

إشكالية تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية
- دراسة سوسيوإثنوغرافية لجماعات الطهرين بولاية تبسة -

The problem of fuel smuggling in the Est frontiers
-A socio-ethnographic study on smuggling communities in
Tebessa-

أ. بلغيث محمد الطيب
طالب الدكتوراه،
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة باجي مختار عنابة،
أستاذ مساعد قسم أ-،
جامعة العربي التبسي تبسة،
tbelghit@gmail.com.

ملخص:

هذه الدراسة تعكف على الإجابة عن تساؤلات بحثية ومنهجية متعلقة بالأساس بقضية تهريب الوقود بالمناطق الحدودية الشرقية " ولاية تبسة " والتي تنطلق من الخصائص السوسيوإثنوغرافية للمهريين العاملين داخل الوسط التهربى بالمنطقة مجال البحث. المقاربة متعددة التخصصات البحثية ترمي لكاشفة وبناء نموذج عن الانحراف انطلاقا من مجال بحثي متمثل رأسا في محطات التزود بالوقود "نפטال" والاحياء التي تعتبر مناطق بارزة لتهريب الوقود بالمنطقة. هذه الدراسة تأخذ بالحسبان البعد التاريخ الاجتماعي الدينامي المكون لمنطلقات الفرد المعيارية والأخلاقية.
الكلمات المفتاحية: الأنتوجرافيا، التهريب، الثقافة الفرعية، الانحراف، الجريمة.

Abstract:

The aim of this research is to study the problem of smuggling in the Wilaya of Tebessa a study that focused on the socio-ethnographic characteristics of the smuggling communities on the eastern border axis (Algeria - Tunisia). The pluridisciplinary approach sought to construct the deviance model from a limited research area at fuel distribution stations (Naftal) and the so-called strongholds of contraband in the region.

It takes into account the constitutive dynamical and cultural dimension of the individual in its normative and moral aspect.

Keywords : Ethnography, Smuggling, subcultor, deviance, crime.

مقدمة:

تقف عقبات جمة وكأداء في سبيل مطارحة ظاهرة الإجرام و ذلك أساسا لما تتسم به الأخيرة من تشعب على أصعد العوامل المشكلة و المكونة لها، ومرد الوعورة أيضا في مجال الجريمة ارتباطها المنهجي تحليليا بمدخل تفسيرية متباينة في أصولها المعرفية ومرتكزاتها النظرية هو الأمر الذي يستقي تبريره الفكري انطلاقا من الزوايا التي يتم وفقها مقارنة ظاهرة اجتماعية ونفسية وثقافية وقانونية كظاهرة الإجرام، و التي يفرض تعدد أشكالها و أنواعها تكيفا متوصلا من لدن الباحثين في هذا المجال في سبيل سبر أغوارها و تقديم الحلول العملية لمواجهتها.

في هذا السياق تبرز ظاهرة تهريب الوقود بالجزائر باعتبارها من أهم الممارسات الإجرامية و أكثرها أثرا وبالأخص داخل مناطق جغرافية معينة تفرض سطوتها " على نوع المواد المهية " على غرار المناطق الحدودية الشرقية للبلاد " والتي استفحلت بها ظاهرة تهريب الوقود حد دخولها عميقا ضمن النسيج الاجتماعي والثقافي للمنطقة برمتها ووفق الذي تم التأسيس له ها هنا تأت الدراسة هذه رغبة في الإحاطة المعرفية النظرية و التطبيقية بظاهرة تهريب الوقود بولاية تبسة بالاستعانة بالمدخل المنهجي الاثنوجرافي القاصد تتبعا تعايشيا مع الظاهرة بغية الوقوف على مسببات الظاهرة و التعرف على أطرها الاجتماعية و القبلية و الثقافية و الاقتصادية المتحكمة بها بشكل مائز .

I. إشكالية الدراسة:

داخل الأوساط الأكاديمية يتم اعتبار ظاهرة التهريب باعتبارها من الظواهر العالمية من حيث انتشارها وإن كانت تختلف في طبيعتها وأنماطها وآليات تشكلها واستمرارها من مجتمع إلى آخر، والمتابع لظاهرة التهريب على الصعيد العالمي يلاحظ أنها أصبحت من أكثر المشكلات التي تعاني منها معظم الدول، وهي ظاهرة بارزة للجميع وعلى جميع المستويات، مما جعل كافة الدول المعنية بها تعمل على مواجهتها بشتى الوسائل.

وتفعيدا فإن التهريب ظاهرة إجرامية عالمية تواجه جميع الدول المتخلفة منها والمتقدمة، وإن بدرجات متفاوتة من الخطورة. فالظاهرة تشكّل تحديا مستمرا للأنظمة المالية والاقتصادية والاجتماعية، لجميع الدول والمجتمعات على اختلاف نظمها وفسفاتها، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وأن مكافحة الإجرام وأشكاله تعد من التحديات الكبرى التي

تواجهها بلادنا، وعليه دأبت السلطات العمومية في الجزائر على تسخير الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لضمان أمن وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، كما عكفت أيضا على تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لجعلها أكثر ملائمة لطبيعة الجريمة والحد من آثارها السلبية على المجتمع.

ولا يمكن للأمن الاجتماعي أن يتحقق دون التخلص منها، إذ يعتبر التهريب من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للاقتصاد الوطني، لما يخلفه من آثار سلبية ووخيمة على مستويات عدة: اجتماعية، ثقافية، وأمنية، خصوصا في ظل ارتباط الظاهرة -أي ظاهرة التهريب- بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة مثل تهريب العملة الصعبة، الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال، الفساد، الإرهاب... فلم تعد مخاطر التهريب تقتصر على التأثير على الجانب الاقتصادي -رغم أهمية هذا الجانب- و إنما تتجاوز هذه الإشكالية إلى تدمير القيم الاجتماعية، عندما تمس كيان الدولة، وتتل من مصالح المجتمع الأساسية، وذلك في الحالات التي يتضمن فيها التهريب سلعاً مختلفة ومواد محظورة. كما هو الحال بالنسبة لظاهرة تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية الجزائرية، والتي أصبحت منذ عدة سنوات تشكل خطرا متزايدا الأضرار على جميع المستويات: اجتماعية، اقتصادية، وسياسية.

أما تفصيلا فإن ظاهرة تهريب الوقود أصبحت من أخطر الظواهر التي تعاني منها الجزائر لاسيما في الآونة الأخيرة (منذ بداية سنة 2011 إلى يومنا هذا) على الشريط الحدودي لولاية تبسة بشكل خاص. فانتشار ظاهرة تهريب الوقود في ولاية تبسة -موضوع دراستنا- وتفاقمها على الحدود الشرقية لدرجة كبيرة، حيث صار مهربو البنزين يعملون ليلا ونهارا على استنزاف هذه المادة وتهريبها خارج الحدود نحو تونس. كما تحولت الظاهرة من نشاط فردي إلى شبكات إجرامية منظمة تعتمد على جميع الوسائل المتوفرة، وعلى خطط متعددة في عمليات التهريب.

ولقد شهدت ولاية تبسة في السنوات الأخيرة (2011-2014) تزايدا ملحوظا في حجم الظاهرة، رغم صدور القوانين التي تجرّمها منذ مدة طويلة.^(*) فقد تفاقمت الظاهرة منذ بداية سنة 2011 لدرجة كبيرة، وأصبح ممارسو هذا النشاط (جماعات المهربين) يعملون ليلا ونهارا، فأصبحت محطات التزويد بالبنزين تشهد ازدحاما خانقا، بل وشهدت المحطات المجاورة لبلديات ودوائر تبسة نقسا كبيرا، وافتقارا حادا لهذه المادة، ويمكن أن نلمس خطورة واستفحال هذه الظاهرة عبر أولا ما سبق و إن كشف عنه وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسف من الأرقام والإحصائيات

التي تؤكد كون ظاهرة تهريب الوقود أخذت أبعادا خطيرة، وأن أكثر من 1.5 مليار لتر تحوّل سنويًا إلى الخارج، بطريقة غير قانونية، في إشارة ضمنية إلى انتعاش التهريب نحو تونس و المغرب. وفي تصريح خلال الزيارة التي قادته إلى ولاية الوادي، تأسف الوزير يوسف يوسف، مصرّحًا بأنّ التهريب يضرب الاقتصاد الوطني وأضاف هناك 1.5 مليار لتر من البنزين تخرج بطريقة غير قانونية. واسترسل وزير الطاقة موضّحًا بأنّ الكميّة المهرّبة من الوقود تسمح بتزويد 600 ألف سيارة. (1)

عطفًا على ما سبق يظهر بروز الولايات الحدودية ومنها ولاية تبسة خصوصًا باعتبارها ولاية معروفة أساسًا بكونها مركزًا هامًا لتهريب الوقود، الذي طغى على تاريخ المنطقة الحديث، وسيطر على عقول فئات كبيرة من المجتمع التّبسي، لا سيما بعد تفشي ظاهرة التهميش الاجتماعي، والبطالة، وتفصيلًا ففي فترة السبعينيات والثمانينيات كان التهريب يقتصر على مجموعة من الأفراد، وكانت المواد المهرّبة هي تلك المدعّمة من طرف الدولة. أما في فترة التسعينيات فقد طال التهريب مجال الوقود، ومع حلول سنة 2000 أخذ الأمر منحى تصاعديًا، وأكثر تنظيمًا بحيث توسع نشاطه بشكل صار العمل فيه خارج المجموعات (الجماعات الممارسة لهذا النشاط) يمثل مخاطرة كبرى؛ على اعتبار كون الأثرياء الجدد قد استثمروا أموالهم في هذا النشاط غير المشروع، وهو الأمر الذي نتج عنه تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، وأدّى إلى حالة نزيف حاد على مستوى أهم مصادره الطاقوية.

وتأتي هذه الدراسة استجابة لضرورة تقديم قراءة علمية عن طبيعة ظاهرة التهريب، وأنماط العلاقات والتفاعلات المختلفة التي تظهر بين الجماعات الممارسة لهذا النشاط وبين بقية أفراد المجتمع، وكيفية نظر هؤلاء إلى المجتمع المحيط بهم⁽²⁾، وذلك بتجاوز القراءات الخطية **la "lecture Linéaire"** للواقع الاجتماعي المستمدة من بعض الممارسات المؤسساتية، وكذا تصورات وسائل الإعلام، و على سبيل المثال فإنه رغم تجريم القانون لهذه الممارسات، أي التهريب، إلا أنه لا يزال مستمرًا بشكل يعبر عن شكل أعمق من القراءات من طرف هؤلاء للواقع الاجتماعي، كما أن الثقافة في بعض الأحيان قد تتغير لتتأقلم مع ظاهرة كانت تعتبر مشكلة. (3) وهو ما يعزز من استمرار وتبلور ثقافة الانحراف المتمثلة في التهريب لتتحول إلى ثقافة فرعية ذات قواعد سلوك معيّنة.

تتطلب هذه الدراسة من محاولة الاستقراء التطبيقي لعدد من المفاهيم والمقاربات والنظريات التي حاولت تفسير ظواهر شبيهة أو مرتبطة بظاهرة التهريب. فالدراسات المرتبطة بالانحراف -سوسيولوجيا الانحراف- تتعرض للعمليات الاجتماعية والنفسية وآليات نبذ وإقصاء بعض الفئات المحرومة (4).

وعند هذا المستوى من التحليل، يرى الباحث وجوب إلى الاستفادة من تراث أفكار الثقافة الفرعية، فإذا كانت قضايا الانحراف تُلقت أنظارنا إلى تمايز الجماعات وآليات إقصاء بعض هذه الجماعات في المجتمع، بحيث تشغل أوضاعاً خاصة فيه، و بحيث يكاد بعضها يصبح خارجاً أو منشقاً عنها (5)، فإن بعض المفاهيم المتصلة بالثقافة الفرعية تكشف لنا كيف يتأسس الوجود الاجتماعي لمثل هذه الجماعات (جماعات تهريب الوقود) خارج نطاق الثقافة السائدة، في سياق معين وكيف تستطيع تطوير ثقافات خاصة بها، تكاد تشكل عوالم منفصلة وشبه مستقلة عن السياق الثقافي المحيط بها، وكيف يمكن أن تتراوح هذه الثقافات الخاصة بهذه الجماعات ما بين السواء والانحراف، وكيف يمكن إشباع حاجات أعضاء مثل هذه الجماعات (6).

وهذه القضايا والمفاهيم النظرية تعكس قضاياها التفسيرية محاولة النظر إلى الخاص في إطار العام، ويتراوح مدى تفسيرها ما بين الطابع البنائي الكلي أو الماكروسوسيولوجي (7) لما يحدث في المجتمع وتنظيمه، وما يترتب عن ذلك من تأثيرات في ظاهرة التهريب (ظاهرة تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية) موضع الاهتمام، وما بين التأكيد على العمليات الاجتماعية والنفسية التي تدفع ببعض الفئات أو الأفراد إلى الانضمام إلى جماعات الغرباء (Outsiders) بتعبير هوارد بيكر (Howard Becker) ومنها جماعات المهريين أي على المستوى الميكرو سوسيولوجي. وقد أدى التحليل النظري والأهداف الميدانية المسطرة إلى بعض التصورات التي سيطرحها الباحث على شاكلة التساؤل التالي:

- ما هي المرجعيات التي يتأسس من خلالها البناء الاجتماعي لهذه الجماعات؟، ويمكن بلورة أسئلة فرعية للإجابة على السؤال المركزي وهي كالاتي:
- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لجماعات تهريب الوقود في ولاية تبسة؟،
- ما هي طبيعة التنظيم الاجتماعي لجماعات تهريب الوقود بولاية تبسة؟،
- ما أساليب الضبط الاجتماعي المسجلة داخل جماعة مهربي الوقود ومتى تصبح ملزمة؟،

- كيف تتشكل نظرة مهربي الوقود لذواتهم وللآخرين في مجتمعهم الصغير وفي المجتمع الأكبر؟،
- ما التحولات التي طرأت على ظاهرة تهريب الوقود في ضوء التغيير الاجتماعي؟،
- ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها ظاهرة تهريب الوقود داخل المجتمع؟

II. أهمية الدراسة:

والتي تتمثل أساسا عبر كون التهريب ظاهرة جديرة بالبحث والتحليل لوجودها في داخل الأنساق غير الظاهرة في المجتمع الجزائري، ومرتبطة في نفس الوقت بالتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع الآن. كما تبرز أهمية الدراسة هذه عبر النتائج المهمة للحاصل النهائي للبحث في طبيعة عالم التهريب وأنماط العلاقات والتفاعلات التي تظهر بين جماعات التهريب، من جهة، وبين هذه الجماعات وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى، بالإضافة الى المكاسب العملية من وراء التعرف على الأشكال الجديدة للتهريب (تهريب الوقود) وحجم دخول فئات جديدة اليها.

كما أن ظاهرة تهريب الوقود عبر الحدود تحوي في مضمونها وتطوراتها احتمالات كونها ثقافة جانحة وقد تصبح في حالة اتساع دائرتها معادية صراحة للنمط الاجتماعي السائد. ثم إن هذه الدراسة تكشف كيف يتم الانضمام إلى جماعات التهريب، باعتبارها جماعات اجتماعية قائمة في قلب المجتمع سواء في المدينة أو في المناطق المحاذية للحدود وذلك عبر وصف أحوالهم المعيشية وتطور أساليب حياتهم.

III. أهداف الدراسة:

على خلاف بعض النظريات الأخرى التي ترى الفعل الإجرامي مجرد سلوك خام يعالج على مستوى الفرد وهو "براديفم" (Paradigme) النموذج القياسي الإرشادي الذي تطور بعد سنوات الستينات والمسمى بالفعل الاجتماعي، تتدرج هذه الدراسة في علم اجتماع الجريمة، أحد مداخل السوسيوأنثوجرافيا، كحقل معرفي يرتكز أساسا على دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي والثقافي على خلاف بعض النظريات الأخرى التي ترى الفعل الإجرامي مجرد سلوك خام يعالج على مستوى الفرد وهو "براديفم" (Paradigme) النموذج القياسي الإرشادي الذي تطور بعد سنوات الستينات والمسمى بالفعل الاجتماعي وتتمحور على عدة أهداف كما يلي:

- التعرف على الظاهرة من خلال السياق التاريخي في الجزائر عن طريق تقديم مجموعة من المعطيات الإحصائية، إضافة إلى سبر مجموعة من الفترات التاريخية، وما يقابلها من سلوكيات إجرامية من حيث النوع والانتماء المعرفي، الانتماء الأسري... مع محاولة معالجتها داخل إطار اجتماعي متغير وديناميكي،
 - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهريين من ناحية نوعية الأسرة وحالتها الاقتصادية بالإضافة إلى خصائص المهريين في حد ذاتهم، من حيث الطبيعة، الخصائص، السن، الجنس والذي أعتمد كمتغير أساسي في الدراسة،
 - الخصائص الثقافية والتي من خلالها تم الكشف عن التصورات النمطية السائدة في المجتمع على السلوك الإجرامي، والتي تؤثر بدورها على هذا السلوك الاجرامي (التهريب) من حيث الوصم الاجتماعي، والذي يرتبط بدوره بالبيئة الثقافية للمهريين، وكذا التعرف على الثقافة الفرعية والتي تشكل أساسا الشق الآخر من البناء الاجتماعي غير السليم بالمنظور الوظيفي من حيث أنها تعتبر جماعات متماسكة تحتوي على عادات وتقاليد، ونوع من الممارسات التي تحكمها.
- تعتبر هذه الأهداف محاور للدراسة، الغرض منها هو تقديم نمط أو نموذج سوسولوجي، يحمل البعد التاريخي والثقافي للتهريب، مع محاولة الابتعاد قدر الإمكان عن المعالجة الإحصائية الجافة والتي تفرغ السلوك الإنساني من محتواه.

IV. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على الطريقة الاثنوجرافية للكشف عن السياق المعاصر لظاهرة التهريب عبر الحدود واستكمال التحليل الوجودي لهذه الجماعات (جماعات التهريب) من اجل التعرف على خصائصها، وطبيعة التفاعلات التي تتم بين أعضاء هذه الجماعات، وبينهم وبين أفراد المجتمع وكذلك كيفية تصور المهريين للذات وللآخرين (8)، وما يرتبط بلغة التواصل بينهم من ناحية، وبينهم وبين أفراد المجتمع من ناحية أخرى (9).

فاعتمادنا على المنهج الاثنوجرافي يسمح لنا بفهم أساليب وطرق مجتمع أو جماعة ما في الحياة اليومية وذلك من خلال معرفة أعضاء هذا المجتمع في معتقداتهم وقيمهم وسلوكياتهموما يصنعونه من أشياء وكيف يتعاملون معها ويتم ذلك عن طريق الملاحظة بالمشاركة في الوضع الطبيعي الحياتي من جانب الباحث. (10)

فالمنهج الاثنوجرافي يعتمد على الوصف والتحليل، باستخدام الكلمة والعبارة عوضاً عن الأرقام والجداول الإحصائية، يعتمد البحث الاثنوجرافي على مفهوم إشراك المستفيدين وتقديم وجهة نظرهم بصورة شمولية وفاعلة، فليست مجريات البحث وأسئلته مشتقة من رؤية الباحث وخلفيته الثقافية والفكرية، بل على العكس من ذلك المتوقع من الباحث الاثنوجرافي أن يكون قادماً إلى حقل الدراسة بعقلية ثقافية ومعرفية مفتوحة وتنصب مهمته في معايشة مجتمع الدراسة بصورة متكاملة (عن طريق الملاحظة بالمشاركة) وبيحث ويتولى نقل ووصف ما يشاهده ويسمعه من خلال تسجيله للملاحظات والآراء والأفكار والمقترحات والرؤى من داخل ميدان الدراسة⁽¹¹⁾.

تتم عملية جمع المعلومات وتحليلها في المنهج الاثنوجرافي بشكل مختلف عنها في البحوث الكمية. ففي الغالب تمر عبر أربع مراحل متداخلة وغير منفصلة عن بعضها البعض وبشكل تكاملي. حيث يتم جمع المعلومات في المرحلة الأولى، ومن ثم تنظيم المعلومات وتصنيفها في المرحلة الثانية، ثم مرحلة عرض المعلومات واختصارها وتقديمها على شكل مصفوفات وأفكار محورية، والمرحلة الأخيرة تتصل بعملية استخلاص النتائج وعرضها والتأكد من تطابقها، ضمن إطار المرونة التي يتيحها المنهج الاثنوجرافي للباحث إمكانية تغيير خطة الدراسة وتصميمها بل وتغيير أسئلتها وفقاً لما يراه خلال عمله الميداني، إذ ربما من خلال المعايشة تتكون لديه أسئلة بحثية جديدة أو مختلفة يراها أكثر أهمية مما كانت لديه عند دخول حقل الدراسة، لكي يتمكن الباحث الاثنوجرافي من تحقيق أهدافه التي تتمثل في إدراك العوامل الكامنة خلف السلوك الاجتماعي، ومعرفة أهدافه ومقاصده، لا بد أن يعتمد على إقامة علاقة اجتماعية متميزة مع المبحوثين وأن يكون لديه القدرة على كسب ثقتهم وتعاونهم ويتحقق ذلك من خلال استخدام أدوات أقل رسمية كالملاحظة بالمشاركة، والمعايشة، والاندماج في حياة الجماعات المدروسة.

يعتمد البحث الاثنوجرافي على الباحث كأداة رئيسية في جمع المعلومات حيث ينظر الباحث إلى السلوكيات والممارسات الاجتماعية نظرة كلية شمولية ضمن إطار الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية ويعتمد الباحث لتحقيق ذلك عدد من الأدوات أبرزها المقابلة المتعمقة، والملاحظة بالمشاركة، وتحليل الوثائق والمجلات ودراسة الآثار المادية والسير الذاتية¹².

لقد تم إجراء الدراسة في ولاية تبسة لما تحمله من خصائص ذات أهمية بالنسبة لموضوع وإشكالية البحث، ذلك أنها تقع على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، وتعتبر من الولايات التي

تأثرت بظاهرة التهريب منذ مدة، كما أنها تعتبر ميدانا خصبا للدراسة كون الباحث يقطن المنطقة وهو ما يسهل عملية الاتصال بالميدان بالإضافة إلى تكون خلفية جد صلبة على الدراسة من خلال المعيشة اليومية لها، ذلك أنه تكاد تكون شيئا عاديا في المنطقة ونشاطا مشروع. مبدئيا يعد ميدان الدراسة مراكز التزويد بالوقود، لأنها تعتبر المكان الذي يضم أكبر تجمع لجماعات التهريب، كما أنه يمكن الباحث من الملاحظة المباشرة لهذه الجماعات في تفاعلها، دون تأثر أو تشويه للواقع خاصة في بعض الأحياء التي يمكن وصفها بالمحرمة على أغلبية الغرياء عن المدينة بحيث أصبح من الصعب حتى على قوات الأمن الدخول لهذه الأحياء التي أصبحت تسبح فوق البنزين.

V. الأدوات والتقنيات البحثية:

أ. المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات لأي بحث، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية. (13) وقد عرّفت المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد، بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج. (14)

اعتمادنا على المقابلة مع أفراد العينة (جماعات المهريين) في أماكن تجمعاتهم ومعيشتهم يسمح لنا بالتعرف على خصائصهم و تصوراتهم المختلفة (15)، ومع مجموعة من أفراد المجتمع- الطرف المقابل في الظاهرة- يسمح لنا بالتعرف على التصورات النمطية لديهم عن هاته الجماعات المنحرفة من الخصائص الاجتماعية (فنقصد بهذه الخصائص مكان الإقامة مكان الميلاد، العمر، المستوى التعليمي المهنة، والحالة الاجتماعية العامة، نوع الأسرة، وحجمها...) أما الخصائص الثقافية فتقتضي منا عدة موضوعات كالأخلاق والقيم السائدة والقانون والنظام والضبط الاجتماعي والعادات الاجتماعية السائدة (16)، وكذا مدى وجود العادات والقيم التقاليد والأعراف والوعي القانوني والأخلاق والثقافات الفرعية السائدة والخصائص الاقتصادية (الفقر والغناء المستوى المعيشي ،نوع السكن نوع الحي...)

ب. الملاحظة بالمشاركة:

تعتبر الملاحظة بالمشاركة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعاً وفعالية في الحصول على البيانات لأي بحث خاصة في البحوث الاثنوجرافية، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية. (17)

فهذه الأداة تسمح للباحث بالتعرف على أسلوب حياة الجماعات المنحرفة (جماعات المهريين) وملاحظة أسلوب تفاعل هذه الجماعات فيما بينها من ناحية ومع أفراد المجتمع من ناحية أخرى. (18)

VI. العينة:

تتمثل عينة هذه الدراسة في الأشخاص الذين ينشطون في جماعات تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية وليس هناك طريقة في الحصول على أفراد العينة إلا باللجوء إلى الأماكن التي تحوي هذه الجماعات: الأحياء السكنية التي يقطن فيها المهريون، محطات توزيع الوقود، الأماكن والمستودعات التي يخزن فيها الوقود وكذا المناطق الحدودية التي يكثر فيها نشاط هذه الجماعات.

لقد تم جمع المادة العلمية المستعملة في هذه الدراسة عن طريق الملاحظة بالمشاركة يعني ذلك مشاركة بعض الأفراد الممارسين لهذا النشاط في بعض مناحي الحياة اليومية، فعندما بدأت في انجاز هذه الدراسة خلال السنوات التي شهدت خلالها ظاهرة تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية وطأتها و أوج مراحلها، لم تكن لدى الجماعات الممارسة لهذا النشاط علم بكون الباحث يقوم بجمع معلومات عن الظاهرة، لقد قام بمجموعة من الملاحظات أثناء تواجد أفراد هذه الجماعات في محطات التزويد بالوقود التي ستهرب لاحقاً عبر الحدود الشرقية إلى تونس كما قام بإجراء مقابلات هامة مع عدة عناصر تنشط في مجال التهريب.

لأنه عندما يتعلق الأمر بدراسة الجماعات الممارسة للتهريب (19)، فالتقنيات لجمع البيانات في العلوم الاجتماعية والتي تعتمد على المعطيات الإحصائية أو على سبر الآراء العشوائي لا تعطي المصدقية الحقيقية أو العدد الفعلي لعدد الجماعات التي تعيش من جراء التهريب أو بصفة اقل أولئك الذين يمارسون مثل هذا النشاط.

فالعلاقات التي تربط هؤلاء الأفراد أو الجماعات مع المجتمع الكبير تعبر فعلاً على الثقافة الفرعية المضادة للثقافة السائدة في المجتمع الكبير (20)، فأغلبية المهريين لا يتقنون في ممثلي

المجتمع المسيطر ولا يبوحن بأسرارهم وتجاربهم لأي أحد أجنبي على الجماعة يريد جمع معلومات متعلقة بظاهرة التهريب.

فعندما يتعلق الأمر بجمع معطيات حول حياة الأشخاص الذين يعيشون في مجتمع ويمارسون أنشطة موازية غير شرعية، فالتقنيات الاثنوجرافية للملاحظة بالمشاركة والتي تطورت خاصة بالأنثروبولوجيا الثقافية (21) منذ سنوات العشرينات تعتبر الأفضل من المنهجية الكمية. يجب ربط علاقات وطيدة مبنية على أساس الثقة، قبل المغامرة وطرح أسئلة شخصية ومحرجة إذا أردنا الحصول على إجابات جديّة وهادفة (22).

فالاثنوجرافي يعيش عادة في وسط المجتمعات المراد دراستها كما يربط علاقات عضوية ودائمة مع الأشخاص المراد دراستهم بمعنى آخر للحصول على معطيات صحيحة، فالاثنوجرافي يخترق مبادئ الدراسات الوضعية لأنه يربط علاقة "حميمية مع المفردات ومن ثمة مع موضوع دراسته. (23)

انطلاقاً من الأهداف المسطرة مسبقاً، أمضى الباحث أوقات كثيرة في محطات التزويد بالوقود، في أماكن تخزين هذه المادة، في بعض البلديات الحدودية: بوشبكة، المريج، مرسط، بئر العائر لمشاهدة نشاطات جماعات التهريب.

كما قام الباحث بتسجيل بعض المحادثات والنقاشات التي جرت بين ممتهمي هذا النشاط كما كانت له الفرصة للذهاب عدة مرات إلى تونس الطرف الثاني في هذا النشاط الإجرامي. كما قام الباحث بإجراء حوارات مع بعض الأشخاص يقومون بإخبار المهربين عن وضعية الطرقات ليلاً و نهاراً أو كما يسمونهم بالكشافة الذين يعملون لدى المهربين مقابل أجر، مهمتهم رصد حركة تنقل فرق حرس الحدود، فعلى مستوى الخطوط والمسالك البرية، يستعين المهربون بالرعاة والشباب العاطل عن العمل، أما على مستوى الطرقات، فهم يستعينون بسيارات تتقدمهم لاستطلاع الطريق، هذه الجماعات اللوجستية مزودة بهواتف نقالة مع شريحتين واحدة تونسية وأخرى جزائرية في الوقت الذي كثيراً ما يتلقى فيه حراس الحدود الجزائريين عراقيل من قبل سكان هذه المناطق.

فالعالم التهريب في ولاية تبسة يحتوي على الكثير من المتناقضات (24)، البعض من ممارسي هذا النشاط لديهم وظائف رسمية ومع ذلك يمتنون هذا النشاط باستعمال مركباتهم الخاصة ثم يقومون ببيع كمية الوقود المتحصل عليها لبارونات التهريب الذين يقومون بتجميع المادة ثم

يقومون بتخزينها في صهاريج وإدلاء ثم تأتي عناصر أخرى مهمتها نقل هذه الكميات من الوقود الى الحدود ومن ثم تهريبها الى التراب التونسي.

VII. النتائج العامة للدراسة:

بينت الدراسة وبالأساس في شقها التطبيقي عددا من الاستنتاجات العامة التي يقف الباحث عند أبرزها:

العلاقة الدالة بين كل من متغيري انخفاض المستوى الاقتصادي داخل البنية الاجتماعية ونقشي ظاهرة تهريب الوقود بولاية تبسة.

النسب العالية للبطالة و غياب الفرص الوظيفية داخل الوسط الاجتماعي لولاية تبسة و بشكل خاص المناطق البعيدة عن مركز المدينة " الريف و المناطق الحدودية النائية " .
غياب الوازع الديني وضعف المرجعيات الأخلاقية في علاقتهما تكوينيا بجماعات تهريب الوقود بولاية تبسة.

المساهمة البالغة للمتغير الجغرافي " قرب الحدود التونسية " في تيسير مقتضيات العمل التهربية داخل المحيط القريب من ولاية تبسة بشكل خاص.

ظهور جماعة جديدة من ميسوري الحال الطامحين لاستغلال الوضع على الصعيدين المادي والاجتماعي والمنتمين في الغالب الى النسيج الاجتماعي الكلي البعيد عن " الانحراف " مبدئيا تحت وطأة.

حجم الموارد المالية المترتبة على عملية التهريب يفرض نوعا من السلطة المادية على الفئات الاجتماعية المهمشة رغبة في رفع مستوياتهم الاقتصادية على اعتبار الفوارق الكبيرة بين أسعار الوقود " المدعمة " في الجزائر ونظيرتها المرتفعة في الجارة تونس.

تجاهل السلطات الحدودية وبعدها الأمنية في الداخل التونسي للأعمال الاجرامية من تهريب الوقود والظاهرة من خلال ملاحظة بيع الوقود على ناصية الطرقات بالأخص في المناطق القريبة من المراكز الحدودية.

انتشار مستوى عال من القبول الاجتماعي لثقافة تهريب الوقود من مدخلات ومخرجات، بل واستحسانها في كثير من الحالات خاصة على خلفية استيطان الظاهرة على المستوى الزمني بولاية تبسة.

الاحتكارية المسجلة على سعد مناطق تخزين الوقود من طرف بارونات متميزة بالثراء الفاحش والعلاقات الكبيرة ما يجعلها الوسيط الأكثر ارتباطا بالعمل التهربى لاعتبارات كثيرة على رأسها خفض المخاطرة بالتوجه مباشرة الى تونس وما ينجر على الأمر من مواجهات مباشرة خاصة مع القوات الأمنية والحدودية على الجانب الجزائري.

تسجيل بروز الاتصال غير الرسمي وإحلال اللغة والثقافة الفرعية بشكل مائر داخل جماعات التهريب ما يؤهل لجعلها على المستويين النظري والتطبيقي متماهية مع طبيعتها " الخاصة " المتحدية للنظام والثقافة الاجتماعية السائدين.

عدم قدرة كل من الاطارين التشريعي والأمني القضاء ولو جزئيا على ظاهرة تهريب الوقود في المناطق الحدودية وخاصة بولاية تبسة والتي تشهد نقشا للظاهرة تلك على الرغم من المخاطرة الكبيرة المنجرة على الأمر.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة من خلال العديد من المحطات تقديم نمط سوسيوثقوغرافي لجريمة التهريب في ولاية تبسة من خلال المجموعة المدروسة والتي أعطت أبعادا أخرى كانت مغفلة في العديد من الدراسات الإحصائية خاصة وهو البعد التاريخي النقدي للخصائص الاجتماعية والذي من خلاله تم تشكيل الجانب البناء لظاهرة التهريب عبر الحدود، أي كما هو محدد بمختلف الأبعاد السابقة والتي باجتماعها تسمح بتشكيل نسق تحليلي قيمي وثقافي في بعده التاريخي الدينامي للأفراد في المجتمع وظواهره⁽²⁵⁾، وقد انبثقت الدراسة على أن الخصائص السوسيوثقوغرافية لجماعات التهريب وهي مجال الدراسة- إلا أنها تحمل على الأقل مؤشرات وأبعاد دالة للمجتمع المحلي المدروس وقضية تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية و بالضبط في ولاية تبسة، ويمكن تلخيص هذا النمط في مجموعة نقاط:

- تخضع الظاهرة للتغيرات التاريخية من ناحية الكم والكيف وتتأثر بعدة عوامل خاصة الأمنية منها،
- تتفاعل عدة قوى فيما بينها وتؤثر على النسق القرابي الأساسي في المجتمع وهو الأسرة في سياق تاريخي دينامي والذي يؤثر بدوره على ظاهرة تهريب الوقود،

- تؤثر الثقافة والثقافة الفرعية الجانحة كجزء من هذه الثقافة على تشكيل نمط الانحراف بالمنطقة وقد اتضح انه شبيها في سياقات ثقافية مغايرة وهو ما يعبر عن النمط الصلب لهذا السلوك. (26)

وأخيرا يمكن القول أن ظاهرة تهريب الوقود في تفاعل مع مجموعة من القوى الأساسية المشكلة للمجتمع ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض ودراسة كل منها على حدى، كما أن هذه العناصر لا يقصد بها البناءات الموضوعية فقط وإنما ايضا البناءات العقلية (27) والتي تؤثر بشكل أو بآخر في مثل هذه الظواهر من خلال امتدادها-أي البني العقلية-عبر التاريخ من خلال معتقدات الأجداد، الدين، الأساطير (28).... والتي تخلق نوع من الصراع والهوة مع الأجيال اللاحقة التي تقوم باستبطانها وترجمتها على شكل سلوكيات في ارض الواقع.

هذه الهوة التاريخية هي السبب الرئيسي في صعوبة بلورة هذا المفهوم وتحديد خصائصه إلا باستتصاله عن الواقع ودراسته على المستوى الفردي كما فعلت الدراسات الإكلينيكية في علم الإجرام، أو فصل الظاهرة عن سياقها التاريخي وهو ما يجعلها لإنسانية، لان التاريخ يصنعه الإنسان، ذلك الإنسان الذي أرسى قواعد بنائية وأصبح يحتكم إليها فيما بعد ويخضع لها وكأنها قوى إلزامية لا مناص له منها.

قائمة المراجع:

- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي (المفهومات)، دار المعرفة الجامعية، ط3، القاهرة، 2011،
- أحمد أبوزيد، محاضرات في الأنثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978،
- احمد زكي أبو عامر، السلوك الانحرافي، دراسات في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، 1999،
- تهاني حسن عبد الحميد الكيال، الثقافة والثقافات الفرعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997،
- سمير نعيم احمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار إنسانيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011،
- عدلي السمري، السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، 1992،

- عماد عبد الغني، سوسيلوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،
- محجوب محمد عبدو، الاتجاه السوسيوانثروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت،
- محمد علي محمد وآخرون، المجتمع والثقافة والشخصية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983،
- 1موريس انجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، 2004،
- نصر الدين جابر، السلوك الانحرافي والإجرامي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، بدون تاريخ.

Référence :

- Althabe Gérard : Ethnologie du contemporain et enquête de terrain, terrain, revue d'ethnologie de l'Europe, numéro 14, 1990,
- Althabe Gérard : L'ethnologie urbaine : ses tendances actuelles, terrain, revue d'ethnologie de l'Europe, numéro 3, 1984,
- Becker Howard : Outsiders-études de sociologie de la déviance-traduit par j-p Briand et j-m Chapoulie, éditions métailié, Paris, 1985,
- Boutefnouchet Mostafa : La société algérienne en transition, OPU, Alger, 2004,
- Cusson Maurice, la criminologie, 4ème Edition, hachette livre, Paris, 2005,
- Denis Chevallier et Alain Morel : Identité culturelle et appartenance régionale, Quelques orientations de recherche, terrain, revue d'ethnologie de l'Europe, 1985,
- Dumoulin Henri, sur la piste des contrebandiers, éditions Ouest-France, 1989,
- Duret Pascal, anthropologie de la fraternité dans les cités, Paris, PUF, 1996,
- Goffman Erving : stigmaté-les usages sociaux des handicaps-traduit par Alain Kihm, les éditions de minuit, paris, 1957,
- Gustave le bon, psychologie des foules, édition Félix Alcan ,9eme édition 1905,
- Jean Claude : L'entretien compréhensif, édition Armand colin, paris, 1996,

- Langlois Stéphane Leman : La socio criminologie, les presse de l'université de Montréal, Canada, 2007,
- Mariette José : introduction à la sociologie, édition le manuscrit, Paris, 2004,
- Nisette Jean : la sociologie d'Anthony Giddens, édition la découverte, paris, 2007,
- Paul BECQUET : Contrebande et contrebandiers, Edition que sais-je, presse universitaire de France, 1959,
- Produire et analyser des données ethnographiques, édition la découverte, paris, 1997.

الهوامش:

*- هذا الموقف يعبر عن أزمة الحصول على الوقود في محطات التزويد بالنسبة للمواطن وتزايد الطوابير بشكل مفرط وملحوظ.

1: جريدة الشروق الجزائرية، العدد 2048، 22 جويلية 2013.

2- عدلي السمري، السلوك الإنحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، 1992، ص 96

3: LangloisStéphane Leman: La sociocriminologie, la presse de l'université de Montréal, Canada, 2007, p 229.

4- سمير نعيم احمد، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، دار انسانيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

5: BeckerHoward: Outsiders-études de sociologie de la déviance-traduit par j-p Briand et j-m Chapoulie, éditions métailié, Paris, 1985,p 253.

6- نهاني حسن عبد الحميد الكيال، الثقافة والتقاليد الفرعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 103

7 - أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي (المفهومات)، دار المعرفة الجامعية، ط3، القاهرة، 2011

8- نصر الدين جابر، السلوك الانحرافي والإجرامي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، بدون تاريخ.

9 - أحمد أبوزيد، محاضرات في الأنثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978 .

10- Jean Claude : L'entretien compréhensif, édition Armand colin, paris, 1996, p 112

11- محبوب محمد عبدو، الاتجاه السوسيوانثروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت.

12- Jean Claude : L'entretien compréhensif, OPCIT-

13- مورييس انجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر، 2004، ص 197

- 14-Beaud Stéphane, Weber Florence : Guide de l'enquête de terrain, Produire et analyser des données ethnographiques, édition la découverte, paris, 1997,288p.
- 15- Stéphane Beaud et Florence Weber, guide de l'enquête de terrain, édition la découverte, paris, 2010,p 64
- 16- Gustave le bon, psychologie des foules, édition Félix Alcan ,9eme édition ,1905.
- 17- Jean Claude : L'entretien compréhensif, édition Armand colin, paris, 1996.p 123
- 18- محمد علي محمد وآخرون، المجتمع والثقافة والشخصية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 356.
- 19- Produire et analyser des données ethnographiques, édition la découverte, paris, 1997,288p.
- 20- عماد عبد الغني، سوسيلوجيا الثقافة، المفاهيم والاشكاليات من الحدائثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 146
- 21- تهاني حسن عبد الحميد الكيال، الثقافة والتقاليف الفرعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997.ص 110
- 22-Jean Claude : L'entretien compréhensif, OPCIT, p 129
- 23 -Duret Pascal, anthropologie de la fraternité dans les cités, Paris, PUF, 1996, p 188
- 24- Paul BECQUET : Contrebande et contrebandiers, Edition que sais-je, presse universitaire de France, 1959, p.104
- 25- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1988، ص 23.
- 26- محمد عاطف غيث، المرجع نفسه ، 1988، ص 75.
- 27- Gustave le bon, psychologie des foules, édition Félix Alcan ,9eme édition, 1905, p 87.